وساطة
WASATA

شركة كي آي سي للوساطة المالية
ش. م. ك (مقفلة)

# التقرير السنوي
# 2015

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو

**الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح**

أمير دولة الكويت

سمو

**الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح**

ولي عهد دولة الكويت

سمو

**الشيخ جابر المبارك الصباح**

رئيس مجلس الوزراء في دولة الكويت

# السادة أعضاء مجلس الإدارة

**السيد / فواز سليمان الأحمد**
رئيس مجلس الإدارة

**السيد / سليمان عبدالله المريخي**
نائب رئيس مجلس الإدارة

**السيد / حمد نادر العيسى**
عضو مجلس الإدارة

**السيد / عماد أحمد تيفوني**
عضو مجلس الإدارة

**السيد / صالح علي الرومي**
عضو مجلس الإدارة

**السيد / عبدالله عادل الشرهان**
عضو مجلس الإدارة

**السيد / خالد يوسف المفرج**
عضو مجلس الإدارة

# كلمة رئيس مجلس الإدارة

**السيد / فواز سليمان الأحمد**
رئيس مجلس الإدارة

**بسم اللّه الرحمن الرحيم**

الحمد للّه رب العالمين
والصلاة والسلام على محمد وعلى آله وصحبه
أما بعد...

**أخواتي وإخواني الكرام**
**السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته ...**

أرحب بكم أجمل ترحيب في هذا اللقاء الذي اعتدنا أن نجتمع فيه كل عام لأتشرف بالحديث إليكم بالنيابة عن مجلس الإدارة وبالأصالة عن نفسي لنطلعكم على ملخص العام المنصرم وما تحقق من إنجازات وخطوات جادة في سبيل تطوير عمل شركتكم، معتمدين بعد اللّه سبحانه وتعالى على ثقتكم ودعمكم، آملاً بأن يكون انعكاس الوضع في عام 2015 حافزاً مستقبلياً نبني عليه آمالنا، ونستثمر فيه خبراتنا في مجال الأعمال والوساطة المالية.

**الأخوات والإخوة الكرام:**

لا يغيب عن بال أي اقتصادي أن استقرار الوضع العالمي ينعكس بشكل مباشر وسريع على الحركة الاقتصادية في أي بلد من البلدان، ومن هنا نرى في بلدنا العزيز بأن حالة التهدئة السياسية التي تشهدها الكويت أدت إلى نوع مقبول من الاستقرار الاقتصادي ولو كان ذلك بنسبة ضئيلة، على الرغم من عدم الوصول الفعلي إلى القرارات والقوانين الاقتصادية المطلوبة لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة لتلبية طموحات أبناء المجتمع الكويتي.

**الأخوات والإخوة الكرام**

على المستوى الإقليمي والدولي، فإن تراجع سعر برميل النفط ساهم في الانحراف السلبي لأداء أسواق المنطقة حيث أنهى العام 2015 على سعر 29 دولار

أمريكي لبرميل النفط الكويتي تقريبا، مما ساهم بشكل مباشر في انخفاض أسواق الأوراق المالية، حيث انخفض سوق الكويت للأوراق المالية مع انخفاض سعر برميل النفط العالمي، وانخفض المؤشر السعري خلال العام 2015 عند مستوى 5.612 نقطة، مقارنة مع إقفال 2014 الذي كان عند مستوى 6.510 نقطة. وشهد المؤشر الوزني انخفاضا على وقع عمليات شهدتها بعض الأسهم في فترات متفاوتة خلال العام 2015 المنصرم، حيث بلغت خسائر المؤشر نقطة ما نسبته 12.7 % حيث أقفل عند مستوى 382 نقطة وكان قد أنهى العام 2014 عند مستوى 438 نقطة.

**الأخوات والإخوة الحضور الكريم**

يطيب لي اليوم بالنيابة عن مجلس إدارة شركة كي آي سي للوساطة المالية أن أقدم لكم التقرير السنوي للشركة عن العام المالي المنتهي في 31/12/2015 آملين من المولى عز وجل أن يكون العام 2015 منعطفا نحو الأداء الجيد في سوق الكويت للأوراق المالية حيث أن شركات الوساطة المالية مرت بأزمات مالية بعضها مازال موجوداً على المستوى المحلي والعالمي خاصة أن طبيعة عملها تعتمد على نشاط الاستثمار وحركته بغض النظر عن قوة الاقتصاد أو ضعفه.

**أخواتي وإخواني:**

اسمحوا لي أن أستعرض لكم ما تم القيام به خلال العام الماضي:

* استلام ترخيص مزاولة مهنة الوساطة المالية من هيئة أسواق المال خلال العام 2015.
* الانتقال من نظام (Edata) إلى نظام (IDS) .
* تعيين واستقطاب وسطاء جدد بإمكانات وخبرات عالية.
* تقييم ترخيص مزاولة المهنة (الأصل الغير ملموس) .
* تطبيق اللائحة التنفيذية الجديدة لهيئة أسواق المال للقانون رقم (7) لسنة 2010 .
* تحديث عقد التداول الموحد سنوياً .
* عملنا على استيفاء طلبات التوافق والالتزام مع متطلبات هيئة أسواق المال.

**الأخوات والإخوة:**

طبقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية فقد قامت الإدارة بإجراء دراسة لإختبار فيما إذا كان هناك هبوط في قيمة الموجودات غير الملموسة وترتب على تلك الدراسة الإقرار بخسائر إنخفاض في قيمة تلك الموجودات بمبلغ 3,957,398 دينار كويتي (تخفيض قيمة الأصل من 15 مليون دينار إلى 11 مليون دينار) نظراً للإنخفاض الجوهري في معدلات السوق والمتوقع له أن يكون مطولاً نظراً لأوضاع السوق الإقتصادية الحالية مما إنعكس بشكل سلبي كبير على النتائج المالية للشركة حيث بلغت خسائر الإنخفاض في القيمة نحو 94 % من إجمالي الخسارة لعام 2015 والبالغة 4,214,161 دينار كويتي.

**الحضور الكريم**

إن أداء أي شركة وساطة مالية يتأثر بشكل مباشر بالمناخ العام للاقتصاد، ونحن في شركة كي آي سي للوساطة المالية اعتدنا على مبدأ الشفافية في التعامل مع المساهمين وانطلاقا من هذه الاستراتيجية فإننا نقدم لكم بياناً بما تحقق على مستوى النتائج المالية للشركة للعام المالية المنتهية في 31/12/2015 والمدققة من قبل مراقب حسابات الشركة الخارجي لمناقشتها والمصادقة عليها، على النحو التالي:

وفيما يتعلق بالنتائج المالية فقد تكبدت الشركة صافي خسائر 4,214,161 ديناراً كويتياً خلال العام 2015 بياناتها كالتالي:

| التفاصيل | 2015 دينار كويتي | 2014 دينار كويتي | نسبة الارتفاع/الانخفاض |
|---|---|---|---|
| الإيرادات | 593,446 | 532,275 | %11.49 ↑ |
| المصاريف التشغيلية | (850,209) | (904,155) | % 5.97 ↓ |
| الخسارة قبل خسائر إنخفاض القيمة | (256,763) | (371,880) | % 30.96 ↓ |
| خسائر إنخفاض قيمة الموجودات غير الملموسة | (3,957,398) | – | – |
| صافي خسارة السنة | (4,214,161) | (371,880) | % 1033.2 ↑ |

حيث أن:

نسبة الإيرادات من رأس المال لسنة 2015 : 2.970 %

ونسبة المصاريف من رأس المال لسنة 2015 : 24.040 %

وهذا، لم يتحصل أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 على أي مبالغ، مكافآت، منافع، أو مزايا.

ويتعهد مجلس الإدارة للسادة المساهمين بسلامة ونزاهة كافة البيانات والتقارير المقدمة للجمعية العمومية وذات الصلة بنشاط الشركة.

كما يسرنا أن نتلو على مسامعكم ما جاء في تقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق الداخلي.

وأخيرا، لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للإخوة المساهمين على الثقة الكبيرة، ونعدهم بأننا سنبذل كل جهد ممكن وتحقيق نتائج وعوائد ربحية جيدة تعود على المساهمين جميعاً.

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،**

**فواز سليمان الأحمد**
**رئيس مجلس الإدارة**

# تقرير الحوكمة

تقرير الحوكمة ينظم منهجية اتخاذ القرارات داخل الشركة وتحفيز وجود الشفافية والمصداقية لتلك القرارات. وذلك لتحقيق الحماية والتوازن بين مصالح إدارة الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى وضمان تماشي الشركة مع أهداف المساهمين.
وحرصاً على التزام الشركة بالتقرير المعد بشأن حوكمة الشركات، أبدت هيئة أسواق المال ملاحظاتها على بعض القواعد الخاصة بتقرير الحوكمة كالتالي:

- **الملاحظة الخاصة بشأن المادة (2 – 3):** يضم مجلس الإدارة أعضاء مستقلين، ولا يزيد عددهم على نصف عدد أعضاء المجلس.
  البند مرتبط بالجمعية العمومية العادية وبعد انعقادها، نلتزم بانتخاب عضو مجلس إدارة مستقل.

- **الملاحظة الخاصة بشأن المادة (2 – 5):** مسئوليات مجلس الإدارة محددة بوضوح في النظام الأساسي للشركة.
  البند مرتبط بالجمعية العمومية الغير عادية المنعقدة بتاريخ 23/11/2016 لتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة في النظام الأساسي للشركة.

- **الملاحظة الخاصة بشأن المادة (4 – 1):** يتعين على مجلس الإدارة تشكيل لجنة تختص بإعداد التوصيات المتعلقة بالترشيحات لمناصب أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وتلك المتعلقة بالسياسات واللوائح المنظمة لمنح التعويضات والمكافآت.
  بعد اجتماع الجمعية العمومية العادية، نلتزم بتشكيل لجنة الترشحات والمكافآت.

- **الملاحظة الخاصة بشأن المادة (5 – 6):** من أهم خصائص لجنة التدقيق أن : لا يقل عدد أعضاء لجنة التدقيق عن 3 أعضاء.
  بعد اجتماع الجمعية العمومية العادية نلتزم بتعيين أعضاء جدد على أن لا يقل عدد أعضاء لجنة التدقيق الداخلي عن 3 أعضاء.

- **الملاحظة الخاصة بشأن المادة (5 – 6):** من أهم خصائص لجنة التدقيق أن: أحد أعضاء لجنة التدقيق عضو مجلس إدارة مستقل.
  البند مرتبط بتشكيل الجمعية العمومية العادية وبعد انعقادها، نلتزم بانتخاب عضو مجلس إدارة مستقل.

- **الملاحظة الخاصة بشأن المادة (6 – 4):** لا يقل عدد أعضاء لجنة المخاطر عن 3 أعضاء.
  بعد اجتماع الجمعية العمومية العادية نلتزم بتعيين أعضاء جدد على أن لا يقل عدد أعضاء لجنة المخاطر عن 3 أعضاء.

- **الملاحظة الخاصة بشأن المادة (6 – 8):** تقوم إدارة / مكتب / وحدة التدقيق الداخلي بإعداد تقرير يتضمن مراجعة وتقييماً لنظم الرقابة الداخلية المطبقة في الشركة وفق ما ورد في قواعد حوكمة الشركات.
- أعد تقرير التدقيق الداخلي وعرض على لجنة التدقيق الداخلي وأخذ موافقة أعضاء مجلس الإدارة عليه للإطلاع وإرسال نسخة إلى هيئة أسواق المال.

- **الملاحظة الخاصة بشأن المادة (11 – 3):** يتوافر لدى الشركة الآليات التي تتيح الاهتمام بالجوانب التدريبية لكل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وفق ما ورد في قواعد حوكمة الشركات.
توفرت الآليات اللازمة الخاصة بتدريب أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

- **الملاحظة الخاصة بشأن المادة (11 – 4):** يتوافر لدى الشركة نظم وآليات لتقييم أداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بشكل دوري.
توفرت الآليات الخاصة لتقييم أداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

- **الملاحظة الخاصة بشأن المادة (11 – 5):** تتوافر لدى الشركة مؤشرات أداء موضوعية **(Key** Performance Indicators–KPIs**)** لتقييم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وذلك بشكل سنوي وفق ما ورد في قواعد حوكمة الشركات.
- توفرت المؤشرات الخاصة بأداء KPI لتقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

# تقرير لجنة التدقيق الداخلي

**تحرص لجنة التدقيق الداخلي على ترسيخ مبدأ الالتزام داخل الشركة من خلال ضمان سلامة ونزاهة التقارير المالية للشركة والتأكد من كفاية وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في الشركة.**
**وبالتالي تمت مراجعة نتائج تقرير المدقق الداخلي والتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بشأن الملاحظات الواردة في التقرير ما عدا التالي:**

- **إدارة الموارد البشرية :** لا توجد خطة للإحلال والتعاقب الوظيفي.
- **إدارة نظم المعلومات :** لا توجد خطة لتدارك الكوارث الخارجية لاسترجاع المعلومات والبيانات عند حدوثها.
- **مجلس الإدارة:** لا يوجد عضو مستقل، ولم يتم تشكيل لجنة المكافآت والترشيحات.

وعليه لوحظ أن الشركة قد قامت بدورها بالالتزام بالإجراءات التصحيحية الموجودة بتقرير التدقيق الداخلي، وستستمر لجنة التدقيق بالإشراف والمتابعة المستمرة على الجهود المبذولة لتنفيذ الالتزام داخل الشركة لتتسق مع طبيعة نشاط الشركة وفق الأطر الزمنية لدى الجهات الرقابية.

# شركة كي آي سي
# للوساطة المالية
## ش. م. ك (مقفلة)
## دولة الكويت

## البيانات المالية
## وتقرير مراقب الحسابات المستقل
## للسنة المنتهية في
## 31 ديسمبر 2015

# المحتويات


| | |
|---|---|
| تقرير مراقب الحسابات المستقل | 14 |
| بيان المركز المالي | 16 |
| بيان الدخل | 17 |
| بيان الدخل الشامل | 18 |
| بيان التغيرات في حقوق الملكية | 19 |
| بيان التدفقات النقدية | 20 |
| إيضاحات حول البيانات المالية | 39 / 21 |

# مراقب الحسابات المستقل

**السادة المساهمون**
**شركة كي آي سي للوساطة المالية ش.م.ك. (مقفلة)**
**دولة الكويت**

## تقرير عن البيانات المالية

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لشركة كي آي سي للوساطة المالية ش.م.ك. (مقفلة) («الشركة»)، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2015 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية المهمة والايضاحات التفصيلية الأخرى.

## مسئولية الإدارة عن البيانات المالية

إن ادارة الشركة هي المسئولة عن الاعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية تكون خالية من الاخطاء المادية بسبب الغش أو الخطأ.

## مسئولية مراقب الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية للمهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية لا تتضمن أخطاء مادية.

يشتمل التدقيق على تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول المبالغ والإفصاحات التي تتضمنها البيانات المالية. تعتمد الإجراءات المختارة على تقدير مراقب الحسابات، وتتضمن تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ. عند تقييم هذه المخاطر، يأخذ مراقب الحسابات في الاعتبار أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بالإعداد والعرض العادل من قبل الشركة للبيانات المالية، وذلك من أجل وضع إجراءات تدقيق تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أدوات الرقابة الداخلية للشركة. يشتمل التدقيق أيضاً على تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المهمة التي أجرتها إدارة الشركة، وكذلك تقييم شامل لعرض البيانات المالية.

باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها تعتبر كافية وملائمة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي تدقيق.

# الرأي

برأينا أن البيانات المالية تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2015 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

**تقرير حول المتطلبات القانونية والأمور التنظيمية الأخرى**

برأينا كذلك، أن الشركة تمسك سجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة الشركة فيما يخص البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة. كذلك فقد حصلنا على المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، وأن البيانات المالية تتضمن المعلومات التي يتطلبها قانون الشركات رقم (1) لسنة 2016 واللائحة التنفيذية ، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، وتعديلاتهما، وأن الجرد قد أجري وفقا للأصول المرعية، ولم يرد لعلمنا أية مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم (1) لسنة 2016 واللائحة التنفيذية ، أو عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وتعديلاتهما، خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 على وجه يؤثر مادياً في نشاط الشركة أو في مركزها المالي.

كذلك من خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا أية مخالفات للقانون رقم (7) لسنة 2010 في شأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

---

**قيس محمد النصف**
**مراقب حسابات مرخص رقم 38 فئة «أ»**
**من BDO النصف وشركاه**

**الكويت في:** 3 مايو 2016

## بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2015

| | إيضاحات | 2015<br>دينار كويتي | 2014<br>دينار كويتي |
|---|---|---|---|
| **الموجودات** | | | |
| **موجودات غير متداولة** | | | |
| ممتلكات ومعدات | 5 | 25,924 | 35,527 |
| موجودات غير ملموسة | 6 | 11,042,602 | 15,000,000 |
| مشاركة في نظام ضمان عمليات الوساطة | 7 | 385,443 | 376,631 |
| برامج كمبيوتر | 8 | 78,158 | 18,947 |
| استثمارات متاحة للبيع | 9 | 435,788 | 565,566 |
| | | 11,967,915 | 15,996,671 |
| **موجودات متداولة** | | | |
| مدينون وأرصدة مدينة أخرى | 10 | 140,391 | 254,828 |
| ودائع لأجل | | - | 135,000 |
| أرصدة لدى البنوك ونقد | 11 | 14,754 | 70,420 |
| | | 155,145 | 460,248 |
| **مجموع الموجودات** | | 12,123,060 | 16,456,919 |
| **حقوق الملكية والمطلوبات** | | | |
| **حقوق الملكية** | | | |
| رأس المال | 12 | 20,000,000 | 20,000,000 |
| علاوة إصدار | 13 | 750,000 | 750,000 |
| احتياطي إجباري | 14 | 376,974 | 376,974 |
| احتياطي اختياري | 15 | 376,974 | 376,974 |
| احتياطي التغير في القيمة العادلة | | 73,889 | 79,019 |
| خسائر مرحلة | | (9,689,059) | (5,474,898) |
| **مجموع حقوق الملكية** | | 11,888,778 | 16,108,069 |
| **المطلوبات** | | | |
| **مطلوبات غير متداولة** | | | |
| مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين | 16 | 88,841 | 153,809 |
| | | 88,841 | 153,809 |
| **مطلوبات متداولة** | | | |
| دائنون وأرصدة دائنة أخرى | 17 | 145,441 | 195,041 |
| | | 145,441 | 195,041 |
| **مجموع المطلوبات** | | 234,282 | 348,850 |
| **مجموع حقوق الملكية والمطلوبات** | | 12,123,060 | 16,456,919 |

إن الايضاحات على الصفحات من 8 إلى 26 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

**فواز سليمان الأحمد**
*رئيس مجلس الإدارة*

**فهد الشريعان**
*الرئيس التنفيذي*

**بيان الدخل**
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

| | إيضاحات | 2015<br>دينار كويتي | 2014<br>دينار كويتي |
|---|---|---|---|
| **الإيرادات** | | | |
| صافي إيرادات عمولات تداول | | 429,459 | 472,487 |
| ارباح من بيع استثمارات متاحة للبيع | | 3,420 | 10,666 |
| إيرادات ودائع لاجل | | 27 | 2,545 |
| توزيعات أرباح نقدية | 18 | 20,561 | 27,841 |
| مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين لم يعد لها ضرورة | 16 | 111,937 | - |
| ايرادات أخرى | | 28,042 | 18,736 |
| | | 593,446 | 532,275 |
| **المصاريف والاعباء الأخرى** | | | |
| مصاريف عمومية وادارية | 19 | (730,589) | (856,534) |
| مخصص ديون مشكوك في تحصيلها | 10 | (23,817) | - |
| خسائر إنخفاض في قيمة موجودات غير ملموسة | 6 | (3,957,398) | - |
| خسائر إنخفاض في القيمة العادلة لإستثمارات متاحة للبيع | 9 | (69,091) | - |
| إستهلاك وإطفاء | 8,5 | (26,712) | (47,621) |
| | | (4,807,607) | (904,155) |
| **خسارة السنة قبل حصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الادارة** | | (4,214,161) | (371,880) |
| زكاة | | - | - |
| مكافأة أعضاء مجلس الادارة | | - | - |
| **صافي خسارة السنة** | | (4,214,161) | (371,880) |

إن الايضاحات على الصفحات من 8 إلى 26 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

**بيان الدخل الشامل**
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

| | إيضاحات | 2015<br>دينار كويتي | 2014<br>دينار كويتي |
|---|---|---|---|
| صافي خسارة السنة | | (4,214,161) | (371,880) |
| **بنود الخسارة الشاملة الآخرى** | | | |
| *بنود يمكن اعادة تصنيفها لاحقا ضمن بيان الدخل:* | | | |
| أرباح / (خسائر) من إعادة تقييم حصة في نظام ضمان عمليات الوساطة | 7 | 8,812 | (22,062) |
| المحول لبيان الدخل نتيجة بيع استثمارات متاحة للبيع | | (9,955) | (10,271) |
| المحول لبيان الدخل نتيجة انخفاض في قيمة استثمارات متاحة للبيع | 9 | 67,966 | - |
| (خسائر) / أرباح غير محققة من استثمارات متاحة للبيع | 9 | (71,953) | 5,789 |
| **الخسارة الشاملة الآخرى** | | (5,130) | (26,544) |
| **إجمالي الخسارة الشاملة للسنة** | | (4,219,291) | (398,424) |

إن الايضاحات على الصفحات من 8 إلى 26 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

## بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

| | رأس المال | علاوة إصدار | إحتياطي إجباري | إحتياطي إختياري | إحتياطي التغير في القيمة العادلة | خسائر مرحلة | مجموع حقوق الملكية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | دينار كويتي | دينار كويتي | دينار كويتي | دينار كويتي | دينار كويتي | دينار كويتي | دينار كويتي |
| الرصيد في 1 يناير 2014 | 20,000,000 | 750,000 | 376,974 | 376,974 | 105,563 | (5,103,018) | 16,506,493 |
| خسارة السنة | - | - | - | - | - | (371,880) | (371,880) |
| خسارة شاملة أخرى | - | - | - | - | (26,544) | - | (26,544) |
| إجمالي الخسارة الشاملة للسنة | - | - | - | - | (26,544) | (371,880) | (398,424) |
| **الرصيد في 31 ديسمبر 2014** | **20,000,000** | **750,000** | **376,974** | **376,974** | **79,019** | **(5,474,898)** | **16,108,069** |
| الرصيد في 1 يناير 2015 | 20,000,000 | 750,000 | 376,974 | 376,974 | 79,019 | (5,474,898) | 16,108,069 |
| خسارة السنة | - | - | - | - | - | (4,214,161) | (4,214,161) |
| خسارة شاملة أخرى | - | - | - | - | (5,130) | - | (5,130) |
| إجمالي الخسارة الشاملة للسنة | - | - | - | - | (5,130) | (4,214,161) | (4,219,291) |
| **الرصيد في 31 ديسمبر 2015** | **20,000,000** | **750,000** | **376,974** | **376,974** | **73,889** | **(9,689,059)** | **11,888,778** |

إن الايضاحات على الصفحات من 8 إلى 26 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

**بيان التدفقات النقدية**
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

| | إيضاحات | 2015<br>دينار كويتي | 2014<br>دينار كويتي |
|---|---|---|---|
| **الأنشطة التشغيلية** | | | |
| خسارة السنة | | (4,214,161) | (371,880) |
| *تعديلات:* | | | |
| إستهلاك وإطفاء | 8,5 | 26,712 | 47,621 |
| أرباح من بيع استثمارات متاحة للبيع | | (3,420) | (10,666) |
| خسائر إنخفاض في القيمة العادلة لإستثمارات متاحة للبيع | 9 | 69,091 | - |
| خسائر إنخفاض في قيمة موجودات غير ملموسة | 6 | 3,957,398 | - |
| إيرادات ودائع لأجل | | (27) | (2,545) |
| توزيعات ارباح نقدية | 18 | (20,561) | (27,841) |
| مخصص ديون مشكوك في تحصيلها | 10 | 23,817 | - |
| مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين | 16 | 62,824 | 74,738 |
| مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين لم يعد لها ضرورة | 16 | (111,937) | - |
| | | (210,264) | (290,573) |
| *الحركة على رأس المال العامل:* | | | |
| مدينون وأرصدة مدينة أخرى | | 90,620 | (7,012) |
| دائنون وأرصدة دائنة أخرى | | (49,600) | 28,016 |
| النقد المستخدم في العمليات | | (169,244) | (269,569) |
| مكافأة نهاية الخدمة للموظفين المدفوعة | 16 | (15,855) | (80,666) |
| صافي النقد المستخدم في الانشطة التشغيلية | | (185,099) | (350,235) |
| **الأنشطة الإستثمارية** | | | |
| المدفوع لشراء ممتلكات ومعدات | 5 | (584) | (12,309) |
| المدفوع لشراء برامج كمبيوتر | 8 | (75,736) | (6,280) |
| المدفوع لشراء استثمارات متاحة للبيع | 9 | (70,532) | (45,654) |
| المحصل من بيع استثمارات متاحة للبيع | | 120,697 | 18,466 |
| صافي النقص في ودائع لأجل | | 135,000 | 272,161 |
| توزيعات أرباح نقدية مستلمة | 18 | 20,561 | 27,841 |
| إيرادات ودائع لأجل مستلمة | | 27 | 2,545 |
| صافي النقد الناتج من الانشطة الإستثمارية | | 129,433 | 256,770 |
| صافي النقص في أرصدة لدى البنوك ونقد | | (55,666) | (93,465) |
| **أرصدة لدى البنوك ونقد في بداية السنة** | | 70,420 | 163,885 |
| **أرصدة لدى البنوك ونقد في نهاية السنة** | 11 | 14,754 | 70,420 |

إن الايضاحات على الصفحات من 8 إلى 26 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

**إيضاحات حول البيانات المالية**
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

## 1. التأسيس والنشاط

تأسست شركة كي أي سي للوساطة المالية ("الشركة") كشركة مساهمة كويتية مقفلة بموجب عقد تأسيس رقم 2072 جلد 1 بتاريخ 29 مارس 2006 وتم قيدها في السجل التجاري تحت رقم 113174 بتاريخ 29 مارس 2006.

إن الأغراض التي تأسست من أجلها الشركة هي:

- القيام بأعمال الوساطة في الأوراق المالية المقبول تداولها في سوق الكويت للأوراق المالية.
- استثمار أموالها والتي لا تزيد عن نصف مجموع رأسمالها أو احتياطياتها في أسهم استثمار طويلة الأجل.
- شراء عقارات لاستعمالها كمكاتب أو سكن لموظفيها.
- يجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج، ولها أن تنشئ أو تشارك أو تشتري هذه الهيئات أو تلحقها بها.

إن مركز الشركة ومحلها القانوني في دولة الكويت وعنوان مكتبها المسجل في سوق الكويت للأوراق المالية الكويت ص.ب. 26502 صفاة – 13086 الكويت.

تم إصدار قانون الشركات في 24 يناير 2016 بموجب المرسوم بقانون رقم 1 لسنة 2016 ("قانون الشركات") الذي تم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 1 فبراير 2016 والذي بموجبه تم إلغاء المرسوم بقانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته. وعلى أن يعمل بهذا القانون اعتبارا من 26 نوفمبر 2012.

يصدر وزير التجارة والصناعة اللائحة التنفيذية لهذا القانون والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكامه خلال شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، وتصدر الجهات الرقابية الأخرى - خلال المدة المذكورة - القرارات المنوط بها إصدارها وفقا لأحكام هذا القانون. ويعتمد نفاذ اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم 25 سنة 2012 وتعديلاته حتى بدء العمل باللائحة التنفيذية لهذا القانون والتي تحدد قواعد وضوابط توفيق أوضاع الشركات القائمة وفقا لأحكام القانون الجديد.

تم التصريح بإصدار البيانات المالية للشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 3 مايو 2016 وهي خاضعة لموافقة الجمعية العامة السنوية للمساهمين. إن مساهمي الشركة لهم الحق في تعديل هذه البيانات المالية في الجمعية العامة السنوية للمساهمين.

## 2. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

### أ) معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة سارية من 1 يناير 2015

إن السياسات المحاسبية المطبقة من قبل الشركة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة التالية وتعديلاتها:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 19 خطط المزايا المحددة: مساهمات الموظفين
توضح التعديلات على هذا المعيار والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2014 المتطلبات المتعلقة بكيفية ربط مساهمات الموظفين أو الأطراف الأخرى المتعلقة بالخدمة بفترات الخدمة. إذا كان مبلغ المساهمات مستقلا عن عدد سنوات الخدمة، يجوز للشركة إثبات هذه المساهمات كتخفيض في تكلفة الخدمة في الفترة التي تم فيها تقديم الخدمة ذات الصلة. أما إذا كانت تلك المساهمات تعتمد على عدد سنوات الخدمة، فحينئذ يجب توزيع تلك المساهمات على فترات الخدمة باستخدام نفس طريقة الربط المستخدمة لاحتساب إجمالي المزايا.

أصبحت هذه التعديلات سارية في 1 يوليو 2014. ليس لهذه التعديلات تأثير على الشركة.

**إيضاحات حول البيانات المالية**
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

**2. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)**

**أ) معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة سارية من 1 يناير 2015 (تتمة)**

**التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية دورة 2010-2012:**

تحسينات على المعيار الدولي للتقارير المالية 2: الدفعات على أساس الأسهم
توضح التعديلات على هذا المعيار، والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2014، تعريف "شروط الاستحقاق" عن طريق وضع تعريف مستقل لكل من "شرط الأداء" و"شرط الخدمة". تتضمن تلك التوضيحات ما يلي:

- يجب أن يتضمن شرط الأداء شرط خدمة.
- يجب استيفاء الأداء المستهدف خلال تقديم الطرف المقابل للخدمة.
- قد يتعلق الأداء المستهدف بعمليات أو أنشطة منشأة ما، أو بعمليات أو أنشطة منشأة أخرى في نفس المجموعة.
- قد يكون شرط الأداء عبارة عن شرط يتعلق أو لا يتعلق بالسوق.
- إذا توقف الطرف المقابل، بغض النظر عن السبب، عن تقديم الخدمات خلال فترة الاكتساب، يعتبر شرط الخدمة لم يتم الوفاء به.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3: دمج الأعمال
توضح التعديلات على هذا المعيار، والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2014، أن جميع ترتيبات المبلغ المقابل المحتمل المصنف كمطلوبات (أو موجودات) الناتج عن دمج أعمال يجب قياسه لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة سواء كان أو لم يكن واقعاً ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 (أو معيار المحاسبة الدولي 39، كما يتطلب الأمر).

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 8: القطاعات التشغيلية
توضح التعديلات على هذا المعيار، والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2014، أنه:

- يجب على أي منشأة أن تفصح عن الأحكام التي اتخذتها الإدارة في تطبيق معايير التجميع في المعيار الدولي للتقارير المالية 8، بما في ذلك وصف موجز عن القطاعات التشغيلية التي تم تجميعها والخصائص الاقتصادية (مثل المبيعات وإجمالي الهامش) المستخدمة لتقييم ما إذا كانت القطاعات "متشابهة" أم لا.
- أنه يتعين فقط الإفصاح عن تسوية موجودات القطاعات مع إجمالي الموجودات إذا كانت التسوية يقدم بها تقرير إلى صانع القرارات التشغيلية الرئيسي.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16: الممتلكات والمنشآت والمعدات ومعيار المحاسبة الدولي 38: الموجودات غير الملموسة
توضح التعديلات على هذه المعايير، والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2014، أن تحديد طريقة الاستهلاك أو الإطفاء المتراكم بموجب طريقة إعادة التقييم لا يعتمد على اختيار طريقة التقييم. كما توضح التعديلات أنه يتم احتساب الاستهلاك أو الإطفاء المتراكم بالفرق بين إجمالي وصافي القيم الدفترية. بالتالي، في حالة إعادة تقدير القيمة المتبقية أو العمر الإنتاجي أو طريقة الاستهلاك أو الإطفاء قبل إجراء عملية إعادة التقييم، فإن إعادة إدراج الاستهلاك أو الإطفاء المتراكم لا يتناسب مع التغير في إجمالي القيمة الدفترية للأصل.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 24: إفصاحات الأطراف ذات الصلة
توضح التعديلات على هذا المعيار، والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2014، أن المنشأة الإدارية (وهي منشأة تقدم خدمات موظفي الإدارة العليا) تعتبر طرفا ذو صلة يخضع لإفصاحات الأطراف ذات الصلة. إضافة إلى ذلك، فإن المنشأة التي تستخدم منشأة إدارية يُتطلب منها الإفصاح عن المصاريف المتكبدة عن خدمات الإدارة.

**التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية دورة 2011-2013**

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3: دمج الأعمال
توضح التعديلات على هذا المعيار، والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2014، التالي فيما يتعلق بالاستثناءات من النطاق ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 3:

- الترتيبات المشتركة، وليس فقط المشاريع المشتركة، تقع خارج نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 3.
- يطبق هذا الاستثناء من النطاق فقط على البيانات المالية للمشروع المشترك أو العملية المشتركة نفسها.

**إيضاحات حول البيانات المالية**
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

**2. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)**

**أ) معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة سارية من 1 يناير 2015 (تتمة)**

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 13: قياس القيمة العادلة
توضح التعديلات على هذا المعيار، والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2014، أن استثناء المحفظة المذكور في المعيار الدولي للتقارير المالية 13 ينطبق على كافة العقود التي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 (أو معيار المحاسبة الدولي 39، كما يتطلب الأمر) بغض النظر عما إذا كانت تستوفي تعريف الموجودات المالية أو المطلوبات المالية أم لا.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 40: العقارات الاستثمارية
توضح التعديلات على هذا المعيار، والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2014، أن تحديد ما إذا كانت المعاملة تتمثل في شراء أصل أو دمج أعمال، يستند إلى المعيار الدولي للتقارير المالية 3 وليس وصف الخدمات الإضافية الوارد في معيار المحاسبة الدولي 40 (الذي يميز بين العقار الاستثماري والعقار الذي يشغله المالك (أي ممتلكات ومنشآت ومعدات).
تسري هذه التحسينات من 1 يوليو 2014 ولم يكن لها تأثير مادي على الشركة.

**ب) معايير وتفسيرات صادرة لكنها غير سارية**

تم إصدار المعايير الجديدة والمعدلة التالية من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية لكنها غير سارية بعد ولم تطبقها الشركة:

المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية
يحل هذا المعيار الذي يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 محل الإرشادات الواردة في معيار المحاسبة الدولي 39: الأدوات المالية: التحقق والقياس. يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 9 كيف تقوم منشأة ما بتصنيف وقياس أدواتها المالية كما يقدم المعيار نموذجًا جديدًا للخسائر الائتمانية المتوقعة لاحتساب انخفاض قيمة الموجودات المالية بالإضافة إلى متطلبات جديدة عامة لمحاسبة التحوط. كما يستند إلى الإرشادات حول تحقق وعدم تحقق الأدوات المالية من معيار المحاسبة الدولي 39.

يتوقع أعضاء مجلس إدارة الشركة ألا يكون لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في المستقبل تأثير مادي على المبالغ المدرجة فيما يخص الموجودات والمطلوبات المالية للشركة. على الرغم من ذلك، ليس من الممكن عملياً أن يتم تقديم تقدير معقول لتأثير المعيار الدولي للتقارير المالية 9 حتى تقوم الشركة بمراجعة تفصيلية.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 11: المحاسبة عن امتلاك حصص في عمليات مشتركة
توضح التعديلات طريقة المحاسبة عن امتلاك حصة في عملية مشتركة عندما تشكل العملية معاملة تجارية تتطلب من المشتري تطبيق كافة المبادئ المتعلقة بالمحاسبة عن دمج الأعمال الواردة في المعيار الدولي للتقارير المالية 3 والمعايير الدولية للتقارير المالية الأخرى. تسري التعديلات بأثر مستقبلي على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير مادي على الشركة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 14: الحسابات التنظيمية الآجلة
يسمح هذا المعيار، الذي يسري على المنشأة التي تطبق المعايير الدولية للتقارير المالية على بياناتها السنوية لأول مرة ويتعلق بالفترة التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، للمنشأة التي تطبق المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة بالاستمرار في المحاسبة عن "أرصدة الحسابات التنظيمية الآجلة" طبقًا للمعايير المحاسبية السابقة – مع إجراء بعض التغيرات المحدودة- وذلك عند التطبيق المبدئي للمعايير الدولية للتقارير المالية وفي البيانات المالية اللاحقة. يتم عرض أرصدة الحسابات التنظيمية الآجلة والحركات على هذه الأرصدة بشكل مستقل في بيان المركز المالي وبيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، ويجب إدراج إفصاحات محددة. لن يطبق هذا المعيار على الشركة نظرًا لأن الشركة تقوم بإعداد بياناتها حاليًا طبقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

**إيضاحات حول البيانات المالية**
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

**2. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)**

**ب) معايير وتفسيرات صادرة لكنها غير سارية (تتمة)**

المعيار الدولي للتقارير المالية 15: إيرادات من عقود مع عملاء
يقدم هذا المعيار، الذي يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، إطار عمل شاملاً لتحديد إمكانية تحقق الإيرادات وحجم وتوقيت تحققها. يحل هذا المعيار محل المعايير والتفسيرات الحالية التالية في تاريخ سريانه:

- معيار المحاسبة الدولي 18: الإيرادات.
- معيار المحاسبة الدولي 11: عقود الإنشاء.
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 13: برامج ولاء العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 15: اتفاقيات بناء العقارات.
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 18: تحويلات الموجودات من العملاء.
- تفسير لجنة التفسيرات الدائمة 31: الإيرادات – معاملات المقايضة التي تشمل خدمات الدعاية.

تقوم الشركة حالياً بتقييم تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية 15 وتخطط لتطبيق المعيار الجديد في تاريخ السريان المطلوب.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1: مبادرة الإفصاح
توضح التعديلات على هذا المعيار، والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، بعض الأحكام المستخدمة في عرض التقارير المالية. يؤدي تطبيق هذه التعديلات إلى تغييرات على ما يلي:

- المادية، توضح التعديلات بأن (1) المعلومات لا يجب حجبها بالتجميع أو بتقديم معلومات غير مادية، (2) اعتبارات المادية تنطبق على كل أجزاء البيانات المالية، و (3) حتى عندما يتطلب المعيار إفصاحا محددا، عندها يتم تطبيق اعتبارات المادية.

- بيان المركز المالي أو بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، توضح التعديلات (1) أن قائمة البنود الأساسية الواجب عرضها في هذه البيانات يمكن عدم تجميعها أو تجميعها متى كان ذلك ملائمًا. تقدم التعديلات إرشادات إضافية تتعلق بقيم المجموع الفرعي في هذه البيانات، و (2) أن حصة المنشأة في الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة والمشاريع المشتركة التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية يجب عرضها بصورة مجملة كبنود أساسية فردية سواء ما إذا كان سيتم إعادة تصنيفها لاحقًا إلى الربح الخسارة أم لا.
- الإيضاحات، حيث تضيف التعديلات أمثلة إضافية عن الطرق التي يمكن اتباعها لترتيب الإيضاحات ما يؤكد على ضرورة مراعاة عوامل الاستيعاب والمقارنة عند تحديد ترتيب الإيضاحات.

لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير مادي على الشركة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16 ومعيار المحاسبة الدولي 38: توضيح الطرق المقبولة للاستهلاك والإطفاء
توضح التعديلات، التي تسري بأثر مستقبلي على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، المبدأ الوارد في معيار المحاسبة الدولي 16 ومعيار المحاسبة الدولي 38 أن الإيراد يعكس نمطاً من المزايا الاقتصادية الناتجة عن تشغيل منشأة الأعمال (التي يعتبر الأصل جزءاً منها) بدلاً من المزايا الاقتصادية التي يتم استهلاكها من خلال استخدام الأصل. نتيجة لذلك، لا يمكن استخدام الطريقة المستندة إلى الإيرادات لاستهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات ومن الممكن استخدامها فقط في حالات محدودة للغاية من أجل إطفاء موجودات غير ملموسة. لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير مادي على الشركة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16 ومعيار المحاسبة الدولي 41: الزراعة: النباتات المثمرة
تتطلب التعديلات على هذه المعايير، والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، المحاسبة عن النباتات المثمرة (وهي مجموعة فرعية من الموجودات الحيوية التي تستخدم فقط لغرض المحاسبة عن نمو المنتجات الزراعية على مدى فترات متباينة) بالطريقة نفسها التي يتم بها المحاسبة عن الممتلكات والمنشآت والمعدات في معيار المحاسبة الدولي 16 نظرًا لأن العملية الخاصة بها تماثل تلك الخاصة بالتصنيع على خلاف كافة الموجودات الحيوية الأخرى المتعلقة بالنشاط الزراعي والتي تقاس بالقيمة العادلة ناقصًا تكلفة البيع. بالتالي، أضافت التعديلات النباتات المثمرة ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 16 بدلاً من معيار المحاسبة الدولي 41، وتظل المنتجات الزراعية للنباتات المثمرة ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 41. ليس من المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير على الشركة لأنه ليس لدى الشركة أي نباتات مثمرة.

**إيضاحات حول البيانات المالية**
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

**2. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)**

**ب) معايير وتفسيرات صادرة لكنها غير سارية (تتمة)**

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 27: طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المنفصلة
سيسمح التعديل، الذي يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، للمنشآت باستخدام طريقة حقوق الملكية للمحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت التابعة والمشاريع المشتركة والمنشآت الزميلة في بياناتها المالية المنفصلة. وسيتعين على المنشآت التي تطبق بالفعل المعايير الدولية للتقارير المالية، واختارت تغيير طريقة حقوق الملكية في بياناتها المالية المنفصلة، أن تقوم بتطبيق هذا التغيير بأثر رجعي. لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير مادي على الشركة.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10 ومعيار المحاسبة الدولي 28: بيع أو مشاركة الموجودات بين مستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك
تعالج التعديلات التعارض بين متطلبات معيار المحاسبة الدولي 28: "استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة" والمعيار الدولي للتقارير المالية 10: "البيانات المالية المجمعة"، وتوضح أن مدى تحقق الأرباح أو الخسائر في المعاملة، التي تتضمن شركة زميلة أو مشروعا مشتركا، يتوقف على ما إذا كانت الموجودات المباعة أو التي يتم المشاركة بها تمثل معاملة تجارية أم لا. تسري التعديلات على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير مادي على الشركة.

تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية 10 و 12 ومعيار المحاسبة الدولي 28: المنشآت الاستثمارية: تطبيق استثناء التجميع
تؤكد التعديلات على هذه المعايير، والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، على استمرار إتاحة الإعفاء من إعداد البيانات المالية المجمعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 10 للمنشأة الأم التي تعتبر شركة تابعة لمنشأة استثمارية حتى وإن كانت المنشأة الاستثمارية تقوم بقياس كافة شركاتها التابعة بالقيمة العادلة طبقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية 10. إلا انه يجب تجميع الشركة التابعة إذا كانت تلك الشركة تقدم خدمات أو أنشطة تتعلق بالاستثمار للمنشأة الاستثمارية. توضح التعديلات أن هذا الاستثناء لا ينطبق إلا على الشركات التابعة التي لا تشكل في حد ذاتها منشآت استثمارية، ويتمثل الغرض الرئيسي منها في تقديم خدمات وأنشطة تتعلق بالأنشطة الاستثمارية للمنشأة الأم الاستثمارية. ويجب قياس كافة الشركات التابعة الأخرى للمنشأة الاستثمارية وفقًا للقيمة العادلة.

انسجاما مع التعديلات السابقة، تم تعديل معيار المحاسبة الدولي 28 للتأكيد على أن الإعفاء من تطبيق طريقة حقوق الملكية ينطبق أيضًا على المستثمر في شركة زميلة أو مشروع مشترك إذا كان ذلك المستثمر هو شركة تابعة لمنشأة استثمارية حتى إذا كانت المنشأة الأم الاستثمارية تقوم بقياس كافة شركاتها التابعة بالقيمة العادلة. كما تم تعديل معيار المحاسبة الدولي 28 بحيث يسمح للمنشأة الاستمرار في قياس القيمة العادلة الذي تطبقه الشركة الزميلة أو المشروع المشترك، الذي يمثل منشأة استثمارية، في المحاسبة عن حصصها في الشركات التابعة بدلاً من تطبيق سياسات محاسبية موحدة.

أوضحت التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 12 أنه يجب على المنشأة الاستثمارية التي تقيس كافة شركاتها التابعة بالقيمة العادلة تقديم إفصاحات المعيار الدولي للتقارير المالية 12 المتعلقة بالمنشآت الاستثمارية. لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير مادي على الشركة.

**التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية دورة 2012-2014:**
تسري هذه التحسينات من 1 يناير 2016 ولا يتوقع أن يكون لها تأثير مادي على الشركة. وهي تتضمن:

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 5: الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة
عند إعادة تصنيف أصل ما (أو مجموعة استبعاد) من "محتفظ بها للبيع" إلى "محتفظ بها للتوزيع" أو العكس، لا تشكل إعادة التصنيف المذكورة تغييرًا على خطة البيع أو التوزيع ولا ضرورة للمحاسبة عنها على هذا النحو.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 7: الأدوات المالية: الإفصاحات
تم إدراج إرشادات محددة حول الموجودات المالية المحولة لمساعدة الإدارة في تحديد ما إذا كانت شروط أحد ترتيبات الخدمة تشكل "مشاركة مستمرة" أم لا، وبالتالي تحديد ما إذا كان الأصل مؤهلاً لعدم التحقق من عدمه. يتوجب إدراج عرض إفصاحات إضافية تتعلق بمقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية في التقارير المرحلية فقط إذا تطلب معيار المحاسبة الدولي 34 ذلك.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 19: مزايا الموظفين
عند تحديد معدل الخصم لالتزامات مكافأة نهاية الخدمة، تعطى الأهمية للعملة التي تم بها إدراج المطلوبات وليس عملة الدولة التي ظهرت تلك المطلوبات بها.

**إيضاحات حول البيانات المالية**
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

**2. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)**

**ب) معايير وتفسيرات صادرة لكنها غير سارية (تتمة)**

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 34: التقارير المالية المرحلية
توضح التعديلات ما هو المقصود بإشارة المعيار إلى "المعلومات المفصح عنها في موضع آخر بالتقرير المالي المرحلي" وتضيف ضرورة إدراج إشارة مرجعية بالبيانات المالية المرحلية إلى موضع تلك المعلومات.

**3. السياسات المحاسبية الهامة**

**3.1 بيان الإلتزام**

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية ولجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة على البيانات المالية للشركات بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ومتطلبات قانون الشركات المعمول بها.

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية المهمة. كما يتطلب من إدارة الشركة اتخاذ الأحكام في تطبيق السياسات المحاسبية للشركة. يتضمن إيضاح 4 الأحكام والتقديرات الهامة التي تم اتخاذها في إعداد البيانات المالية تأثيرها.

**3.2 اسس الإعداد**

تم اعداد البيانات المالية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية بإستثناء القياس بالقيمة العادلة للإستثمارات المتاحة للبيع والمشاركة في نظام ضمان عمليات الوساطة.

تم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي والذي يمثل العملة الرئيسية للشركة.

**3.3 ممتلكات ومعدات**

يتم إثبات الممتلكات والمعدات، بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وأية خسائر متراكمة لانخفاض القيمة. يتم احتساب الاستهلاك على مدار الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول ذات العلاقة على أساس القسط الثابت اعتبارا من تاريخ جاهزية الأصول للاستخدام في الغرض المحدد لها. وفي نهاية كل سنة مالية يتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة والقيم المتبقية وطرق الاستهلاك ويتم المحاسبة عن أي تغيرات في التقديرات على أسس مستقبلية. إن الصيانة والتصليحات والاستبدالات والتحسينات غير المهمة للأصول يتم ادراجها كمصاريف عند تكبدها ويتم رسملة التحسينات والإستبدالات المهمة للأصول، يتم إحتساب الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد أو إنهاء خدمة بند من بنود الممتلكات والمعدات بمبلغ الفرق بين متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل ويعترف به في بيان الدخل في الفترة التي حدث فيها.

**3.4 موجودات غير ملموسة**

عند التحقق المبدئي، يتم قياس الموجودات غير الملموسة المقتناة بالتكلفة، والتي تمثل قيمة الشراء إضافة إلى التكاليف المباشرة المتكبدة لاعداد الأصل لاستخدامه في الغرض المخصص له.

لاحقاً للتحقق المبدئي، يتم إدراج الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الانتاجية المحددة بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم والخسائر المتراكمة للانخفاض في القيمة. يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاطفاء دوريا للتأكد من أن طريقة وفترة الاطفاء تتفقان مع نمط المنافع الإقتصادية المتوقعة من بنود الموجودات غير الملموسة، بينما يتم إدراج الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الانتاجية غير المحددة بالتكلفة ناقصاً الخسائر المتراكمة للانخفاض في القيمة.

يتم قياس الأرباح أو الخسائر من استبعاد الموجودات غير الملموسة بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية لتلك الموجودات، ويتم إدراجها في بيان النقد عند الاستبعاد.

**3.5 انخفاض قيمة الموجودات الملموسة و غير الملموسة**

في نهاية الفترة المالية، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على إنخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على الشركة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.
إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

**إيضاحات حول البيانات المالية**
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

**3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)**

**3.5 انخفاض قيمة الموجودات الملموسة و غير الملموسة (تتمة)**

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الإعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان النفد، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقا، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفتري بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفتري الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الإعتراف بأية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الإعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان النقد إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

**3.6 استثمارات متاحة للبيع**

يتم قياس الاستثمارات المتاحة للبيع مبدئيا بالتكلفة، وهي القيمة العادلة للمبلغ المدفوع. ولاحقا للتحقق المبدئي يتم قياس الاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة. يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات التي يتم تداولها في أسواق مالية منظمة بالرجوع إلى آخر سعر شراء معلن عند الإغلاق في تاريخ بيان المركز المالي.

وبالنسبة للاستثمارات التي ليس لها سعر سوق معلن يتم إجراء تقدير معقول لقيمتها العادلة من خلال الرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة أخرى مشابهة لها بشكل جوهري أو على أساس التدفقات النقدية المتوقعة أو قاعدة صافي موجودات الاستثمار ذات الصلة. أما الاستثمارات التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق فيتم إثباتها بالتكلفة ناقصا أي خسائر الانخفاض في القيمة.

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع مباشرة في بيان الدخل الشامل ويتم مراكمتها في بند احتياطي القيمة العادلة إلى أن يتم بيع الاستثمار أو تحصيله أو استبعاده بطريقة أخرى، أو إلى أن يتم تحديد انخفاض قيمته، فعندئذ يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في احتياطي القيمة العادلة وإدراجها في بيان الدخل للفترة التي حدثت فيها. يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر العملة الأجنبية للموجودات النقدية مباشرة في بيان الدخل الشامل.

يتم إثبات توزيعات الأرباح على أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع في بيان الدخل عند ثبوت حق الشركة في استلام توزيعات الأرباح.

**3.7 الأدوات المالية**

تقوم الشركة بتصنيف أدواتها المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون الشركة طرفا في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقا لمضمون الإتفاقية التعاقدية.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي إستثمارات متاحة للبيع، مدينون و أرصدة مدينة أخرى، وأرصدة لدى البنوك ونقد و دائنون و أرصدة دائنة أخرى.

**3.7.1 أرصدة لدى البنوك ونقد**

تتمثل أرصدة لدى البنوك ونقد في النقد لدى البنوك و النقد لدى المحافظ الاستثمارية.

**إيضاحات حول البيانات المالية**
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

**3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمه)**

**3.7.2 المدينون**

يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع أو خدمات منجزة ضمن النشاط الاعتيادي، ويتم الإعتراف مبدئيا بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصا مخصص الإنخفاض في القيمة. يتم إحتساب مخصص الإنخفاض في قيمة المدينين التجاريين عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن الشركة غير قادرة على تحصيل ديونها خلال المدة الأصلية للمدينين. تكمن الصعوبات المالية الجوهرية للمدينين في إحتمال تعرض المدين للإفلاس أو إعادة الهيكلة المالية أو عدم الانتظام في السداد أو عدم السداد، وتدل تلك المؤشرات على أن أرصدة المدينين التجاريين قد إنخفضت قيمتها بصفة دائمة. إن قيمة المخصص هي الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بإستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي. يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص، ويتم الاعتراف بمبلغ الخسارة في بيان الدخل. في حال عدم تحصيل أرصدة المدينين التجاريين، يتم شطب هذه الأرصدة مقابل حساب المخصص المتعلق بالمدينين التجاريين، إن السداد اللاحق للمبلغ السابق شطبه يدرج من خلال بيان الدخل.

*طريقة معدل الفائدة الفعلي*
إن طريقة معدل الفائدة الفعلي هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة مع الأخذ في الاعتبار أي خصم أو زيادة عند الاستحواذ والرسوم أو التكاليف التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم إدراج إطفاء معدل الفائدة الفعلي كتكاليف تمويل في بيان الدخل الشامل.

**المطلوبات المالية**

**3.7.3 الدائنون**

يتمثل رصيد الدائنين في الدائنين التجاريين والدائنين الآخرين. يمثل بند الدائنين التجاريين الإلتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات التي تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي. يتم إدراج الدائنين التجاريين مبدئيا بالقيمة العادلة وتقاس لاحقا بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول)، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

**3.8 المقاصة**

تتم المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية وصافي المبلغ المبين في بيان المركز المالي إذا كانت هناك حقوق قانونية حالية قابلة التنفيذ لمقاصة المبالغ المعترف بها وتوجد نية السداد على أساس الصافي أو استرداد الموجودات وتسوية المطلوبات في آن واحد.

**3.9 رأس المال**

تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية. إن التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة بإصدار أسهم جديدة يتم عرضها ضمن حقوق الملكية مخصومة من المبالغ المحصلة.

**3.10 علاوة الإصدار**

تمثل علاوة الاصدار في زيادة قيمة النقد المحصل عند اصدار الأسهم عن القيمة الاسمية للأسهم المصدرة. إن علاوة الإصدار غير قابلة للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون.

**3.11 المخصصات**

تثبت المخصصات فقط عندما يكون على الشركة التزام حالي (قانوني أو متوقع حدوثه) نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير لمبلغ الالتزام بشكل موثوق به.

إن المبلغ المدرج كمخصص هو أفضل تقدير للمبلغ المطلوب لتسوية الالتزام الحالي بتاريخ بيان المركز المالي، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر وحالات عدم التأكد المحيطة بالالتزام. وعندما يتم قياس المخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية التزام حالي، فإن القيمة الدفترية هي القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية.

وعندما تكون كل أو بعض المنافع الاقتصادية مطلوبة لتسوية مخصص من المتوقع أن يتم استردادها من طرف أخر، فإن الذمم المدينة تثبت كأصل إذا كان من المؤكد ظاهريا أنه سيتم استرداد النفقات وأن مبلغ الذمم المدينة يمكن قياسه بشكل موثوق به.

**إيضاحات حول البيانات المالية**
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

## 3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمه)

### 3.12 مخصص نهاية الخدمة للموظفين

تقوم الشركة وفقاً لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عند ترك الخدمة طبقاً للائحة مزايا محددة. بالنسبة للعاملين غير الكويتيين في دول أخرى فيتم احتساب مكافأة نهاية الخدمة وفقا لقوانين العمل السائدة في هذه الدول، ويتم سداد تلك المبالغ دفعة واحدة عند نهاية خدمة الموظفين. إن هذا الالتزام غير ممول ويتم حسابه على أساس المبلغ المستحق بافتراض وقوع كامل الالتزام كنتيجة لإنهاء خدمة العاملين في تاريخ البيانات المالية، وتتوقع الإدارة أن ينتج عن هذه الطريقة تقديراً مناسباً للقيمة الحالية لالتزام الشركة.

### 3.13 تحقق الإيرادات

يتضمن الإيراد القيمة العادلة للمبالغ المستلمة أو المدينة عن تقديم خدمات ضمن النشاط الاعتيادي للشركة. يتم إظهار الإيرادات بالصافي بعد خصم المرتجعات، والخصومات.

تقوم الشركة بالتحقق من الإيرادات عندما يكون من الممكن قياسها بصورة موثوق بها، وأنه من المرجح أن المنافع المستقبلية الإقتصادية سوف تتدفق للشركة، وأن بعض الخصائص قد تم التأكد منها لكل من عمليات الشركة كما هو مذكور أدناه. إن مبالغ الإيرادات لا تعتبر موثوق بها إلى أن يتم حل جميع الإلتزامات المرتبطة بعملية البيع. تستند الشركة في التقديرات على النتائج التاريخية، بعد الأخذ بعين الإعتبار نوعية العملاء ونوعية العمليات ومتطلبات كل عقد على حده .

إيرادات الفوائد
تحتسب إيرادات الفوائد، على أساس نسبي زمني وذلك بإستخدام أسلوب الفائدة الفعلية.

أرباح بيع الاستثمارات
تقاس أرباح بيع الاستثمارات بالفرق بين المتحصل من البيع والقيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ البيع، ويتم إدراجها في تاريخ البيع.

توزيعات الأرباح
يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق الشركة في إستلام تلك الدفعات.

الإيرادات الأخرى
يتم تحقق الإيرادات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

### 3.14 معاملات مع أطراف ذات صلة

تتألف الأطراف ذات الصلة من المساهمين الرئيسين والمديرين التنفيذيين وأفراد عائلاتهم المقربين والشركات التي يكونون فيها المالكين الرئيسيين. يتم إجراء كافة العمليات المالية مع الأطراف ذات الصلة على أسس تجارية بحتة وبموافقة إدارة الشركة.

## 4. الأحكام المحاسبية الهامة والتقديرات غير المؤكدة

**الأحكام المحاسبية**

في سياق تطبيق السياسات المحاسبية للشركة استخدمت الإدارة الأحكام والتقديرات عند تحديد المبالغ المعترف بها في البيانات المالية. وأهم استخدام للأحكام والتقديرات هو كما يلي:

*انخفاض قيمة الاستثمارات*
تعامل الشركة الاستثمارات المتاحة للبيع على أنها قد انخفضت قيمتها عندما يكون هناك انخفاضاً هاماً أو لفترة طويلة في القيمة العادلة بأقل من التكلفة. إن تحديد ما هو "مهم" أو "فترة طويلة" يتطلب حكماً هاماً.

وبالإضافة إلى ذلك تقيم الشركة، من ضمن عوامل أخرى، التغير العادي في سعر السهم للاستثمارات المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للاستثمارات غير المسعرة.

**إيضاحات حول البيانات المالية**
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

**4. الأحكام المحاسبية الهامة والتقديرات غير المؤكدة (تتمة)**

**الأحكام المحاسبية (تتمة)**

*تصنيف الموجودات المالية*
في تاريخ اقتناء الاستثمارات تقرر الإدارة تصنيف تلك الاستثمارات إما بغرض المتاجرة أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو متاحة للبيع أو محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.

تقوم الشركة بتصنيف الاستثمارات على أنها بغرض المتاجرة إذا كان الغرض من اقتنائها هو تحقيق ربح منها في الأجل القصير. عندما لا يتم تصنيف الاستثمارات على أنها استثمارات بغرض المتاجرة ولكن يتاح بسهولة الوثوق بالقيمة العادلة، وأن التغير في القيمة العادلة يتم التعامل معه كجزء من بيان الدخل، يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. إن كافة الاستثمارات الأخرى يتم تصنيفها كاستثمارات متاحة للبيع أو محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.

**التقديرات غير المؤكدة**

إن الافتراضات المستقبلية والمصادر الرئيسية لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ البيانات المالية، والتي لها خطر جوهري يتسبب في تسويات مادية لحسابات الموجودات و المطلوبات خلال السنة اللاحقة هي على الشكل التالي:

تقييم استثمار أدوات حقوق الملكية غير المسعرة.

يعتمد تقييم الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المسعرة على إحدى معاملات السوق الحديثة التالية:
- معاملات السوق التي تتم على أسس تجارية بحتة.
- القيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بشكل جوهري.
- التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بمعدلات حالية مطبقة على بنود ذات شروط وسمات مخاطر مشابهة.
- نماذج التقييم الأخرى.

يتطلب تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المسعرة تقديرا هاما.

*العمر الإنتاجي للموجودات الملموسة*

تقوم الشركة بمراجعة العمر الإنتاجي المقدر الذي خلاله يتم استهلاك موجوداتها الملموسة. إن إدارة الشركة على قناعة بأن تقديرات العمر الإنتاجي لهذه الموجودات ملائمة.

*انخفاض قيمة الموجودات الملموسة*

إن الإنخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للإسترداد. والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع فى معاملات تجارية بحتة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لإستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية. تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم الشركة بها بعد، أو أي استثمارات جوهرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للاسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.

**إيضاحات حول البيانات المالية**
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

## 5. ممتلكات ومعدات

| | أثاث | معدات | مواقف سيارات | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| | دينار كويتي | دينار كويتي | دينار كويتي | دينار كويتي |
| **التكلفة** | | | | |
| الرصيد في 1 يناير 2014 | 83,261 | 91,566 | 1,200 | 176,027 |
| إضافات | - | 12,309 | - | 12,309 |
| الرصيد في 31 ديسمبر 2014 | 83,261 | 103,875 | 1,200 | 188,336 |
| إضافات | - | 584 | - | 584 |
| **الرصيد في 31 ديسمبر 2015** | 83,261 | 104,459 | 1,200 | 188,920 |
| **الإستهلاك المتراكم** | | | | |
| الرصيد في 1 يناير 2014 | 75,890 | 64,892 | 1,199 | 141,981 |
| المحمل على السنة | 2,354 | 8,474 | - | 10,828 |
| الرصيد في 31 ديسمبر 2014 | 78,244 | 73,366 | 1,199 | 152,809 |
| المحمل على السنة | 1,742 | 8,445 | - | 10,187 |
| **الرصيد في 31 ديسمبر 2015** | 79,986 | 81,811 | 1,199 | 162,996 |
| **القيمة الدفترية** | | | | |
| في 31 ديسمبر 2015 | 3,275 | 22,648 | 1 | 25,924 |
| في 31 ديسمبر 2014 | 5,017 | 30,509 | 1 | 35,527 |
| معدل الإستهلاك السنوي | %20 | %20 | %20 | |

**إيضاحات حول البيانات المالية**
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

## 6. موجودات غير ملموسة

يتمثل هذا البند في شراء مكتب للوساطة المالية في سوق الكويت للأوراق المالية بقيمة دفترية 11,042,602 دينار كويتي (2014: 15,000,000 دينار كويتي). بتاريخ 2 فبراير 2006 تم الحصول على موافقة من سوق الكويت الأوراق المالية على شراء الشركة لترخيص مكتب الوساطة من طرف ذي صلة. ان الموجودات غير الملموسة ذات أعمار انتاجية غير محددة. قامت الادارة باجراء دارسة لاختبار فيما اذا كانت هنالك هبوط في القيمة. تم الاعتراف بخسائر انخفاض في القيمة خلال السنة بمبلغ 3,957,398 دينار كويتي، نظرا للإنخفاض الجوهري غير المتوقع في معدلات السوق، حيث يتوقع لهذا الإنخفاض أن يكون مطولا نظرا لأوضاع السوق الإقتصادية الحالية.

إن بيان هذه الموجودات هو كما يلي:

| | 2015 | 2014 |
|---|---|---|
| | دينار كويتي | دينار كويتي |
| ترخيص وساطة | 1,000,000 | 1,000,000 |
| قواعدعملاء | 14,000,000 | 14,000,000 |
| | 15,000,000 | 15,000,000 |
| ناقصا: خسائر انخفاض في القيمة | 3,957,398 | - |
| | 11,042,602 | 15,000,000 |

تم استخدام معدل خصم مقدر لوحدات إنتاج النقد بنسبة 9.33 % لخصم توقعات التدفقات النقدية ومعدل نمو بنسبة 3.46% سنويا للتدفقات النقدية المستقبلية للوصول إلى القيمة النهائية. يشير التقييم إلى المبلغ الممكن استرداده للموجودات غير الملموسة والذي يبلغ تقريباً 11,042,602 دينار كويتي وهو أقل من القيمة الدفترية كما في تاريخ التقارير المالية ولذلك تم تسجيل خسارة انخفاض في القيمة بمبلغ 3,957,398 دينار كويتي.

إذا كان معدل الخصم المقدر لوحدات إنتاج النقد أعلى بنسبة 0.5% من تقديرات الإدارة، سيكون المبلغ الممكن استرداده لوحدات إنتاج النقد الخاصة بالشركة أقل بمبلغ 965,087 دينار كويتي. حددت الإدارة هامش إجمالي تقديري بناءً على الأداء السابق وبناءً على توقعاتها عن تطورات السوق. إن معدلات متوسط النمو المرجح المستخدمة تتفق مع التوقعات الواردة في تقارير القطاع. تعكس معدلات الخصم المستخدمة المخاطر المحددة المتعلقة بالقطاع.

## 7. مشاركة في نظام ضمان عمليات الوساطة

تتطلب تعليمات سوق الكويت للأوراق المالية مشاركة شركات الوساطة المالية في رأس مال نظام ضمان عمليات الوساطة الذي يدار من قبل السوق.

استثمرت الشركة مبدئياً في هذا النظام مبلغ 337,811 دينار كويتي، وقد أنشيء هذا النظام لضمان عمليات الوساطة التي تتم على الأوراق المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بموجب قرار لجنة سوق الكويت للأوراق المالية رقم (1) بتاريخ 5 يونيو 2002. إن الغرض من هذا النظام هو الحد من الآثار المترتبة على الإخفاق أو التأخير في الوفاء بنتائج المعاملات التي تتم من خلال الوسطاء المعتمدين لدى السوق، وطبقاً لقرار لجنة سوق الكويت للأوراق المالية، بتاريخ 30 نوفمبر 2004، فإن رأس مال نظام ضمان عمليات الوساطة قد أصبح 10,000,000 دينار كويتي، وقد تم سداد رأس المال بالكامل. وفقاً لقرار لجنة سوق الكويت للاوراق المالية رقم (1) لسنة 2002 فإن الرصيد الصافي لنظام ضمان عمليات الوساطة سيتم توزيعه عند انتهاء الغرض من النظام على المشاركين فيه كل بنسبة مشاركته في النظام، كما ترد لكل مشارك في نظام ضمان عمليات الوساطة نسبة ما شارك به وفقاً لقيمتها الدفترية حسب آخر تقرير مدقق للمركز المالي إذا انتهت علاقة شركة الوساطة المشاركة في هذا النظام لسوق الكويت للأوراق المالية.

إن الحركة على هذا البند خلال السنة كالآتي:

| | 2015 | 2014 |
|---|---|---|
| | دينار كويتي | دينار كويتي |
| مبلغ المشاركة من قبل الشركة في النظام | 376,631 | 398,693 |
| إعادة تقييم الحصة بالقيمة العادلة | 8,812 | (22,062) |
| | 385,443 | 376,631 |

**إيضاحات حول البيانات المالية**
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

## 8. برامج كمبيوتر

| | 2015 | 2014 |
|---|---|---|
| | دينار كويتي | دينار كويتي |
| **التكلفة** | | |
| الرصيد في 31 ديسمبر | 232,081 | 225,801 |
| إضافات | 75,736 | 6,280 |
| **الرصيد في 31 ديسمبر** | 307,817 | 232,081 |
| **الاطفاء المتراكم** | | |
| الرصيد في 31 ديسمبر | 213,134 | 176,341 |
| المحمل على السنة | 16,525 | 36,793 |
| **الرصيد في 31 ديسمبر** | 229,659 | 213,134 |
| **القيمة الدفترية** | | |
| في 31 ديسمبر | 78,158 | 18,947 |
| معدل الإطفاء السنوي | %20 | %20 |

## 9. إستثمارات متاحة للبيع

| | 2015 | 2014 |
|---|---|---|
| | دينار كويتي | دينار كويتي |
| إستثمارات في أسهم محلية مسعرة | 321,710 | 439,146 |
| إستثمارات في اسهم محلية غير مسعرة | 20 | 20 |
| إستثمارات في اسهم أجنبية غير مسعرة | 114,058 | 126,400 |
| | 435,788 | 565,566 |

إن الإستثمارات في أسهم محلية مسعرة مدارة من قبل طرف ذي صلة (إيضاح 20).

إن الحركة على بند إستثمارات متاحة للبيع خلال السنة كالاتي:

| | 2015 | 2014 |
|---|---|---|
| | دينار كويتي | دينار كويتي |
| الرصيد كما في 1 يناير | 565,566 | 532,194 |
| إضافات | 70,532 | 45,654 |
| مبيعات | (127,232) | (7,800) |
| خسائر إنخفاض في القيمة العادلة | (69,091) | - |
| المحول لبيان الدخل نتيجة بيع استثمارات متاحة للبيع | - | (10,271) |
| المحول لبيان الدخل نتيجة انخفاض في القيمة | 67,966 | - |
| التغير في القيمة العادلة | (71,953) | 5,789 |
| | 435,788 | 565,566 |

**إيضاحات حول البيانات المالية**
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

## 10. مدينون وأرصدة مدينة أخرى

| | 2015 | 2014 |
|---|---|---|
| | دينار كويتي | دينار كويتي |
| مدينون تجاريون (أ) | 54,925 | 98,603 |
| مخصص ديون مشكوك في تحصيلها (ب) | (24,688) | (871) |
| صافي المستحق من مدينون تجاريون | 30,237 | 97,732 |
| عمولات مستحقة | 36,049 | 75,697 |
| مدفوعات مقدمة | 5,904 | 10,078 |
| تأمينات مستردة | 4,410 | 4,410 |
| ذمم موظفين | 13,254 | 16,911 |
| خطابات ضمان | 50,500 | 50,000 |
| أرصدة مدينة أخرى | 37 | - |
| | 140,391 | 254,828 |

### (أ) مدينون تجاريون

إن تحليل أعمار أرصدة المدينين التجاريين كما يلي :

| | لم يتأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها أقل من 60 يوم | تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها 60-90 يوم | منخفضة القيمة أكثر من 90 يوم | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| | دينار كويتي | دينار كويتي | دينار كويتي | دينار كويتي |
| 2015 | 2,134 | 28,103 | 24,688 | 54,925 |
| 2014 | 3,163 | 94,569 | 871 | 98,603 |

### (ب) مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

إن حركة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كما يلي:

| | 2015 | 2014 |
|---|---|---|
| | دينار كويتي | دينار كويتي |
| الرصيد في بداية السنة | 871 | 871 |
| المحمل خلال السنة | 23,817 | - |
| الرصيد في نهاية السنة | 24,688 | 871 |

## 11. أرصدة لدى البنوك ونقد

| | 2015 | 2014 |
|---|---|---|
| | دينار كويتي | دينار كويتي |
| أرصدة لدى البنوك | 14,374 | 5,728 |
| نقد لدى محافظ استثمارية (ايضاح 20) | 380 | 64,692 |
| | 14,754 | 70,420 |

## 12. رأس المال

حدد رأس مال الشركة المصرح به والمصدر والمدفوع بمبلغ 20,000,000 دينار كويتي (2014: 20,000,000 دينار كويتي) موزع على 200,000,000 سهم ، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم وجميع الأسهم نقدية.

## 13. علاوة إصدار

تتمثل علاوة الإصدار والبالغة 750,000 دينار كويتي (2014: 750,000 دينار كويتي)، في المبلغ المستلم زيادة عن القيمة الأسمية للأسهم لدى إصدار رأس المال.

**إيضاحات حول البيانات المالية**
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

**14. إحتياطي إجباري**

وفقا لمتطلبات قانون الشركات، والنظام الأساسي للشركة و تعديلاتهما، يتم تحويل 10% من ربح السنة إلى حساب الاحتياطي الإجباري حتى يبلغ إجمالي الاحتياطي 50% من رأس المال المدفوع. إن توزيع الاحتياطي الإجباري مقيد بالمبلغ المطلوب لتوزيع أرباح تصل إلى 5% على رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المرحلة بمثل هذه التوزيعات. لم يتم التحويل إلى الاحتياطي الاجباري نظراً لتكبد الشركة خسائر للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015.

**15. إحتياطي إختياري**

وفقاً للنظام الأساسي للشركة وتعديلاته، يتم استقطاع نسبة مئوية يقترحها مجلس الإدارة وتوافق عليها الجمعية العامة للمساهمين. يتم وقف التحويل بناءاً على توصية مجلس الإدارة للمساهمين في الجمعية العامة السنوية. لم يتم التحويل إلى الاحتياطي الاختياري نظراً لتكبد الشركة خسائر للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015.

**16. مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين**

| | 2015 | 2014 |
|---|---|---|
| | دينار كويتي | دينار كويتي |
| الرصيد في بداية السنة | 153,809 | 159,737 |
| المحمل على السنة | 62,824 | 74,738 |
| المدفوع خلال السنة | (15,855) | (80,666) |
| مخصص لم يعد له ضرورة | (111,937) | - |
| الرصيد في نهاية السنة | 88,841 | 153,809 |

**17. دائنون وأرصدة دائنة اخرى**

| | 2015 | 2014 |
|---|---|---|
| | دينار كويتي | دينار كويتي |
| دائنون تجاريون | 79,640 | 96,658 |
| إجازات الموظفين المستحقة | 36,980 | 41,274 |
| مصاريف مستحقة | 22,819 | 49,728 |
| أخرى | 6,002 | 7,381 |
| | 145,441 | 195,041 |

**18. توزيعات أرباح نقدية**

يتألف هذا البند كما يلي:

| | 2015 | 2014 |
|---|---|---|
| | دينار كويتي | دينار كويتي |
| توزيعات أرباح نظام ضمان عمليات الوساطة | - | 10,000 |
| توزيعات أخرى | 20,561 | 17,841 |
| | 20,561 | 27,841 |

**19. مصاريف عمومية وإدارية**

| | 2015 | 2014 |
|---|---|---|
| | دينار كويتي | دينار كويتي |
| تكاليف موظفين | 414,995 | 481,489 |
| اشتراكات | 43,194 | 35,224 |
| إيجارات | 59,422 | 64,648 |
| ترخيص مزاولة مهنة | 100,000 | 100,000 |
| اعلانات | - | 9,600 |
| عمولات وسطاء | 4,202 | 7,131 |
| أخرى | 108,776 | 158,442 |
| | 730,589 | 856,534 |

**إيضاحات حول البيانات المالية**
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

## 20. المعاملات مع الأطراف ذات الصلة

تتمثل الأطراف ذات الصلة في المدراء التنفيذيين، وموظفي الإدارة الرئيسيين، والمساهمين، والشركات التي يعتبرون فيها ملاكاً رئيسيين أو التي يمارسون فيها تأثير هام. تمت كافة المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات الصلة وفقا لشروط معتمدة من إدارة الشركة:

| | 2015 | 2014 |
|---|---|---|
| | دينار كويتي | دينار كويتي |
| **بيان المركز المالي** | | |
| استثمارات متاحة للبيع مدارة بواسطة احد المساهمين الرئيسين | 321,710 | 439,146 |
| نقد لدى محافظ إستثمارية مدارة بواسطة أحد المساهمين الرئيسيين | 380 | 64,692 |
| **بيان الدخل** | | |
| مزايا ورواتب الإدارة العليا | 87,891 | 84,818 |

## 21. معلومات قطاعية

تحدد قطاعات التشغيل الخاصة بها استناداً إلى معلومات التقارير الداخلية للإدارة التي تتم مراجعتها بانتظام من قبل صانع القرار التشغيلي الرئيسي من أجل تخصيص الموارد للقطاع وتقييم أدائه، من ثم مطابقتها مع أرباح أو خسائر الشركة. إن سياسات القياس التي تستخدمها الشركة لتقارير القطاعات بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 8 هي نفسها التي تم استخدامها في بياناتها المالية السنوية.

تمارس الشركة أنشطتها بشكل رئيسي داخل دولة الكويت وجميع موجوداتها ومطلوباتها داخل دولة الكويت بالإضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط ودول أخرى. تعمل الشركة في قطاعين أعمال: الاستثمارات والوساطة المالية. إن التحليل القطاعي لإجمالي الإيرادات والأرباح/(الخسائر) للفترة ومجموع الموجودات ومجموع المطلوبات لقطاعات الأعمال هو كما يلي:

فيما يلي ملخص إيرادات و(خسائر)/أرباح وموجودات ومطلوبات الشركة من قطاعات الأعمال:

| | استثمارات | وساطة مالية | الإجمالي |
|---|---|---|---|
| | دينار كويتي | دينار كويتي | دينار كويتي |
| **للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015** | | | |
| إجمالي الإيرادات | 163,987 | 429,459 | 593,446 |
| خسارة السنة | (45,083) | (4,169,078) | (4,214,161) |
| **كما في 31 ديسمبر 2015** | | | |
| مجموع الموجودات | 435,788 | 11,687,272 | 12,123,060 |
| مجموع المطلوبات | - | 234,282 | 234,282 |
| صافي الموجودات | 435,788 | 11,452,990 | 11,888,778 |

| | استثمارات | وساطة مالية | الإجمالي |
|---|---|---|---|
| | دينار كويتي | دينار كويتي | دينار كويتي |
| **للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014** | | | |
| إجمالي الإيرادات | 59,788 | 472,487 | 532,275 |
| ربح/(خسارة) السنة | 59,788 | (431,668) | (371,880) |
| **كما في 31 ديسمبر 2014** | | | |
| مجموع الموجودات | 700,566 | 15,756,353 | 16,456,919 |
| مجموع المطلوبات | - | 348,850 | 348,850 |
| صافي الموجودات | 700,566 | 15,407,503 | 16,108,069 |

**إيضاحات حول البيانات المالية**
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

## 22. المخاطر المالية وإدارة رأس المال

### أ) ادارة مخاطر رأس المال

تتمثل أهداف الشركة في إدارة رأس المال في المحافظة على قدرة الشركة في الاستمرار في النشاط ككيان مستمر وذلك حتى تتمكن من تحقيق عوائد للمساهمين ومنافع لأصحاب المصالح الآخرين وتقديم عائد ملائم للمساهمين من خلال تسعير المنتجات والخدمات بما يتفق مع مستوى المخاطر المأخوذة. تحدد الشركة مبلغ رأس المال تناسبياً مع الخطر. تدير الشركة رأس المال ويتم إجراء التعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وفي خصائص الموجودات ذات العلاقة. من أجل الحفاظ على/أو تعديل هيكل رأس المال فإن الشركة يمكنها القيام بتعديل مبلغ توزيعات الأرباح المدفوعة للمساهمين أو إعادة رأس المال للمساهمين أو إصدار أسهم رأس مال جديدة أو بيع موجودات بهدف تخفيض الدين.

### ب) مخاطر الإئتمان

مخاطر الائتمان هو مخاطر أن يفشل احد أطراف الأداة المالية في الوفاء بالتزاماته محققا خسارة مالية للطرف الأخر. تتم مراقبة سياسة الائتمان على أسس مستمرة. وتهدف الشركة إلى تجنب التركيز الائتماني للمخاطر في أفراد أو مجموعة من العملاء في موقع محدد أو نشاط معين. ويتأتى ذلك من خلال تنويع نشاطات الإقراض والحصول على الضمانات أينما كان ذلك ملائما. ان مبلغ التعرض الأقصى لمخاطر الائتمان لا تختلف ماديا عن القيم الدفترية لها في البيانات المالية.

*التعرض لمخاطر الائتمان*

تمثل القيم الدفترية للموجودات المالية الحد الأقصى لخطر الانكشاف لمخاطر الائتمان. إن أقصى صافي تعرض للمخاطر الائتمانية لفئة الموجودات بتاريخ البيانات المالية كما يلي:

| | القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر | |
|---|---|---|
| | 2015 | 2014 |
| | دينار كويتي | دينار كويتي |
| مدينون وأرصدة مدينة اخرى (إيضاح 10) | 134,487 | 244,750 |
| أرصدة لدى البنوك (إيضاح 11) | 14,754 | 5,728 |
| | 149,241 | 250,478 |

*مخاطر التركيز الائتماني*

ينشأ التركيز عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة متشابهة، أو في أنشطة في المنطقة الجغرافية نفسها، أو عندما يكون لهم سمات اقتصادية متماثلة مما قد يجعل قدرتهم على الوفاء بالتزامات تعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو الظروف الأخرى. يشير التركيز إلى الحساسية النسبية لأداء الشركة نحو التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال بذاته أو على منطقة جغرافية معينة.

يمكن تحليل الموجودات المالية للشركة التي تحمل مخاطر ائتمانية حسب الإقليم الجغرافي وقطاع الأعمال كما يلي:

| | 2015 | 2014 |
|---|---|---|
| ***القطاع الجغرافي:*** | دينار كويتي | دينار كويتي |
| الكويت | 149,241 | 250,478 |

| | 2015 | 2014 |
|---|---|---|
| ***قطاع الصناعة:*** | دينار كويتي | دينار كويتي |
| البنوك والمؤسسات المالية | 149,241 | 250,478 |

ليس من ممارسات الشركة الحصول على ضمان على القروض والذمم المدينة.

**إيضاحات حول البيانات المالية**
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

**22. المخاطر المالية وإدارة رأس المال (تتمة)**

**ج) مخاطر السيولة**
مخاطر السيولة هي مخاطر ألا تكون الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها. ولتحديد هذه المخاطر فقد قامت الإدارة بتوفير مصادر تمويل متنوعة ومراقبة سيولة الموجودات والسيولة بشكل يومي.
تقوم الشركة بإدارة مخاطر السيولة من خلال الاحتفاظ باحتياطيات مناسبة وتسهيلات بنكية بالإضافة إلى المراقبة المستمرة للتدفقات النقدية المتوقعة والفعلية ومقارنة سجلات استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

**د) فئات الأدوات المالية**

| | 2015 | 2014 |
|---|---|---|
| | دينار كويتي | دينار كويتي |
| **الموجودات المالية** | | |
| مشاركة في نظام ضمان عمليات الوساطة | 385,443 | 376,631 |
| إستثمارات متاحة للبيع | 435,788 | 565,566 |
| مدينون وأرصدة مدينة اخرى (باستثناء مدفوعات مقدمة) | 134,487 | 244,750 |
| ودائع لأجل | - | 135,000 |
| أرصدة لدى البنوك ونقد | 14,754 | 70,420 |
| **المطلوبات المالية** | | |
| دائنون وأرصدة دائنة اخرى | 145,441 | 195,041 |

**ه) مخاطر السوق**
تتضمن مخاطر السوق مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر معدلات الربح/التكلفة ومخاطر سعر الأسهم، وتنشأ تلك المخاطرنتيجة تغير الأسعار بالسوق وكذلك تأثير التغيرات في معدل ربح/تكلفة الأدوات المالية وأسعار الصرف.

- **مخاطر العملات الأجنبية**
مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تذبذب قيمة الأداة المالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. تجري الشركة معاملات معينة بالعملات الأجنبية، وبالتالي تتعرض لمخاطر تذبذب أسعار الصرف. تقوم الإدارة بمراقبة المراكز يوميا لضمان بقاء المراكز في الحدود الموضوعة.

- **مخاطر أسعار ادوات حقوق الملكية**
تتعرض الشركة لمخاطر السعر من خلال استثماراتها المبوبة في البيانات المالية كاستثمارات متاحة للبيع. تدير الشركة هذه المخاطر من خلال تنويع استثماراتها على أساس توزيعات الأصل المحددة مسبقا على فئات متعددة والتقييم المستمر لظروف السوق والاتجاهات وتقدير الإدارة لتغيرات طويلة الأجل في القيمة العادلة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الشركة بالاحتفاظ باستثماراتها لدى شركات استثمار متخصصة تقوم بإدارة تلك الاستثمارات.

كما تقوم الشركة من خلال التقارير الشهرية التي يتم تزويدها بها من مديري المحافظ بالمراقبة على إدارة المحافظ الاستثمارية واتخاذ الإجراءات اللازمة في حينه لتقليل مخاطر السوق المتوقعة لتلك الاستثمارات.
إن الجدول أدناه يوضح أثر التغير لمؤشر سوق الكويت للأوراق المالية على صافي أرباح الشركة للسنة وعلى بيان الدخل الشامل. إذا تغيرت أسعار الأوراق المالية بنسبة 5% بالزيادة مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى، فان تأثير ذلك التغير على بيان الدخل الشامل وحقوق الملكية ستكون كما يلي:

| | الأثر على بيان الدخل الشامل وحقوق الملكية | |
|---|---|---|
| | 2015 | 2014 |
| استثمارات متاحة للبيع | + 21,789 | +28,278 |

من المتوقع أن يكون تأثير الانخفاضات في أسعار حقوق الملكية مساوٍ ومقابل لتأثير الزيادات الموضحة.

**إيضاحات حول البيانات المالية**
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

**22. المخاطر المالية وإدارة رأس المال (تتمة)**

**و) مخاطر معدل الفائدة**

مخاطر سعر الفائدة هي خطر تذبذب قيمة الأداة المالية نتيجة التغيرات في اسعار الفائدة في السوق. إن الشركة غير معرضة لمخاطر سعر الفائدة حيث انها ليس بها موجودات أو مطلوبات مالية ذات فوائد متغيرة بتاريخ البيانات المالية.

**ز) قياس القيمة العادلة**

يقدم الجدول التالي تحليلا للأدوات المالية التي يتم قياسها بعد الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة، مصنفة في مستويات من 1 إلى 3 على أساس درجة دعم القيمة العادلة الخاصة بكل مستوى بمصادر يمكن تحديدها.

- قياسات القيمة العادلة للمستوى 1 مستمدة من الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات مالية مماثلة.
- قياسات القيمة العادلة للمستوى 2 مستمدة من مدخلات بخلاف الأسعار المعلنة الواردة في المستوى 1 المدعومة بمصادر يمكن تحديدها للموجودات إما بشكل مباشر (أي، الأسعار) أو بشكل غير مباشر (أي، مستمدة من الأسعار).
- قياسات القيمة العادلة للمستوى 3 مستمدة من أساليب تقييم تتضمن مدخلات للموجودات التي لا تستند إلى بيانات سوق مدعومة بمصادر يمكن تحديدها (مدخلات غير مدعومة بمصادر يمكن تحديدها).

يتحدد المستوى الذي تقع ضمنه الموجودات المالية بناءً على أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية للقيمة العادلة.
إن الموجودات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي مصنفة ضمن مدرج القيمة العادلة كما يلي:

| 31 ديسمبر 2015 | المستوى 1 | المستوى 3 | الإجمالي |
|---|---|---|---|
| | دينار كويتي | دينار كويتي | دينار كويتي |
| استثمارات متاحة للبيع | 321,710 | 114,058 | 435,768 |

| 31 ديسمبر 2014 | المستوى 1 | المستوى 3 | الإجمالي |
|---|---|---|---|
| | دينار كويتي | دينار كويتي | دينار كويتي |
| استثمارات متاحة للبيع | 439,146 | 126,400 | 565,546 |

تستند القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم تداولها في أسواق نشطة على أسعار السوق المعلنة في تاريخ التقارير المالية. يتم تصنيف السوق على أنها سوق نشطة في حالة إتاحة الأسعار المعلنة بسرعة وبانتظام من البورصة، التاجر، الوسيط، مجموعة القطاع، خدمات التسعير أو الجهة الرقابية وتمثل تلك الأسعار معاملات السوق الفعلية والمنتظمة على أساس المعاملات التجارية البحتة. إن السعر السوقي المعلن المستخدم للموجودات المالية المحتفظ بها من قبل الشركة هو سعر الشراء الحالي. هذه الأدوات مدرجة في المستوى 1.

إن القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة في سوق نشط، يتم تحديدها باستخدام طرق تقييم. تضاعف طرق التقييم هذه استخدام البيانات السوقية المعلنة عند إتاحتها وتعتمد قليلا قدر الإمكان على التقديرات المحددة للمنشأة. في حالة إتاحة كافة المدخلات الجوهرية للقيمة العادلة لأداة مالية، تدرج الأداة في المستوى 2.

في حالة عدم استناد إحدى المدخلات أو أكثر على البيانات السوقية المعلنة، تدرج الأداة في المستوى 3.

**23. التزامات رأسمالية**

يتمثل هذا البند في خطاب ضمان بقيمة 50,500 دينار كويتي صادر لصالح سوق الكويت للأوراق المالية كما في 31 ديسمبر 2015 (50,000 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2014).

**24. المطالبات القضائية**

توجد لدى الشركة مطالبات قضائية تتمثل في قضايا مرفوعة من الشركة ضد الغير ومن الغير ضد الشركة، والذي ليس بالامكان تقدير النتائج التي سوف تترتب عليها إلى أن يتم البت فيها من قبل القضاء. وفي رأي المستشار القانوني الخارجي للشركة، فإنه لن يكون لهذه المطالبات تأثير سلبي مادي على البيانات المالية للشركة، وعليه، لم تقم الشركة بقيد أي مخصصات عن هذه القضايا كما في تاريخ البيانات المالية المرفقة.

وساطة
WASATA